

العلاقة الوطيدة بين المواطن ورجل الأمن

العميد أحمد صالح العمرات*

وتنفيذاً لهذه الوظائف التي أسندتها المجتمع لأجهزة الأمن (الشرطة) فقد هيأت هذه الأجهزة نفسها تخطيطاً وتنظيماً وتنفيذاً، وسعت إلى تحقيق أهدافها من خلال الوقاية من الجريمة: تلعب المؤسسات المعنية ببناء الإنسان الدور الأكبر في هذه العملية، حيث تسعى المؤسسات التربوية والاجتماعية والدينية والإعلامية، إلى إعداد وتأهيل الفرد الإعداد الملائم للحياة، وضمان تكييفه مع المتغيرات، والحيولة دون وقوعه في الانحراف. وتسهم الشرطة في هذا المضمار من خلال رصدها وتحليلها للظروف المؤدية والمساعدة على ارتكاب الجريمة، وعن طريق التدخل في سير الجريمة في أطوارها الأولى، فتحول بذلك دون وقوعها، الأمر الذي يؤدي إلى حماية المجتمع من أخطارها وشرورها، وحماية مسيرته من تعدياتها وأضرارها.

وتعد الجريمة نتيجة للقاء طرفين هما، فاعل مع هدف معين يناسب غاية هذا الفاعل وتقع هذه النتيجة غالباً عند غياب من يحول دون لقاء هذين الطرفين، ولعل من أهم وظائف الشرطة في جميع الأوقات والأماكن، هي الإجراءات والجهود التي تبذلها في تنحية الدوافع لدى الفاعلين المحتملين، وتحصين الأهداف التي يرومونها، وذلك بالتواجد المستمر والمراقبة الفعالة، بغية منع وقوع الجرائم، ودفع أخطارها المحتملة عن المجتمع، صيانة لأمن الأفراد والمجتمع، وحفاظاً على مصالحهم وحقوقهم من أي مساس أو أي اعتداء عليها.

وعند فشل جهود الوقاية والمنع، وعند دخول الجريمة طور التنفيذ، فإن جهود الأجهزة الأمنية (الشرطة) تتوجه لوقف استمرارية ارتكابها، والحد من الأضرار التي يمكن أن تنجم عنها، وذلك من خلال وقف حركة تنفيذها والتخفيف من آثارها، وتستند فعالية هذه الأجهزة في أداء مهامها في هذه المرحلة إلى مدى السرعة في الإبلاغ والإخبار عن الجريمة وعلى قدرة تلك الأجهزة على التحرك لموقعها، ومهاراتها في اختيار أسلوب التدخل المناسب للحد من الأضرار والعواقب، التي يمكن أن تترتب على الاستمرار في ارتكاب الأفعال الإجرامية أو التمادي

إن هدف الأجهزة الأمنية (الشرطة) يتجسد في تحسين مستوى حياة الفرد، والإسهام في تطوير نوعية البيئة العامة، والإبقاء على المجتمع بوضع صحي معافى، وفي منأى عن الأخطار والتهديدات. ونظراً لارتباط الأمن بجوهر الحياة، حياة الفرد والمجتمع معاً، فقد أعطى المجتمع للشرطة حق النيابة عنه في الاستجابة المباشرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي تهديد قد يقع على أي جزء منه، أو يمس أي مصلحة من مصالحه، أو يضر بمصالح أفراد. وصاحب هذا التفويض تحويل أجهزة الشرطة بعض الامتيازات الضرورية، من أجل أداء ما أوكل لها من واجبات، فسمح لأفراد الشرطة بأن يتحركوا بحرية في الأماكن العامة وشبه العامة، وأن يتدخلوا في أي موقف، عندما تتوافر شواهد على أن هناك حالة خروج عن القانون، كما منحوا الحق في السؤال عن غاية الأفراد وقصدهم في تحركاتهم وتنقلاتهم، خاصة في تلك الظروف التي تستدعي ذلك السؤال، وفضلاً عن ذلك، فقد أعطاهم القانون امتيازاً لحمل السلاح واستخدامه في بعض المواقف التي تستدعي ذلك، كما حددها القانون. ولتتميز هيئة الأمن (الشرطة) عن غيرها من هيئات الدولة فقد تم اعتماد زي معين لها وسيارات ومبان بمواصفات وشعارات خاصة بها تحرص تلك الهيئة على إبرازها وتعريف الجمهور بها على الدوام.

في إتيان أعمال إضافية لها، يقترفها الجاني لإخفاء آثار جريمته، وطمس معالمها بغية التخلص من الملاحقة والعقاب القانوني أو الاجتماعي.

وتأتي هذه الوظيفة من خلال تسجيل الجرائم المرتكبة، وجمع أدلتها والتحقيق في آثارها، وإقامة الروابط والعلاقات بين فاعليها وضحاياها وأدواتها، وزمان ومكان ارتكابها، أسبابها ونتائجها وغيرها من الخطوات الجنائية الضرورية، التي تسهم بجمليتها في إقامة الأدلة على المتهمين بها، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقوقهم. بما يكفل تحقيق العدالة، وحماية المجتمع، وتوطيد الأمن. وتسهم عملية الضبط هذه في خدمة الأمن وحمايته من خلال تحقيق الردع بشكليته العام والخاص، فهي تعمق إيمان الأفراد والجماعات بفعالية مؤسسة الدولة من خلال كفاءتها، وسرعة استجابتها في إلقاء القبض على الفاعل، وتردع من لديهم دوافع لارتكاب جرائم لم تصل بعد إلى طور التنفيذ، كما أنها تبعد الأفراد الخطرين عن المجتمع بوضعهم في المؤسسات العقابية (السجون)، وبذلك تقلل من فرص وقوع الأرواح والأموال والمصالح ضحايا لاعتداءهم.

وعليه فإن هيئة الشرطة في أية دولة تستهدف توفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وحماية النظم الاجتماعية بمفهومها المعاصر، حيث اقتصت هذه الهيئة بالمحافظة على الأمن، وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات، والنظام العام بكل جوانبه الاقتصادية والثقافية والتربوية والصحية والبيئية والرفاهية الاجتماعية، إذ تركزت جهودها في هذا المضمار على بذل كل مامن شأنه أن يؤدي إلى منع الجرائم بأشكالها كافة، وضبطها في حالة وقوعها. وعلى هيئة الأمن (الشرطة) في جميع الأوقات والأمكنة التقييد بما ترضه عليها القوانين والأنظمة من واجبات، وفي نفس الوقت يجب على أفرادها استخدام جميع الأساليب المناسبة، وكما سمحت بها القوانين في سبيل تنفيذ هذه الواجبات.

ومع الاعتماد على القوانين والأنظمة الرسمية والتشدد في تطبيقها، بدأت الضوابط التقليدية السابق ذكرها تفقد أثرها في سلوك الأفراد تدريجياً، في الوقت الذي لم تستطع معه القوانين الوضعية القيام بالدور الذي كانت تقوم به تلك الضوابط من قبل، خاصة في مجال حماية

المجتمعات من انتهاك أفرادها للقوانين المنظمة لها، ولا سيما الانتهاكات التي تعد من باب الجرائم الواقعة على الجماعات والأفراد سواء بسواء، لذلك بدأ علماء الاجتماع في الوقت الحاضر بالمناداة بضرورة إحياء مشاركة أفراد المجتمع في مكافحة الجريمة مهما كان شأنها، وتبدأ هذه المشاركة من التزام كل واحد منهم ذاتياً بحقوقه وواجباته. كما تفرضها القوانين والأنظمة دون زيادة أو نقصان. والأدوار التي يمكن أن يقوم بها أفراد المجتمع يمكن أن تبرز في المراحل السابقة لوقوع الجريمة، إذا يمكن للأفراد الإسهام مع هيئة الأمن، في وقاية أنفسهم وغيرهم من الجريمة، وتقديم العون في الكشف عن الجريمة ومرتكبيها في حالة وقوعها، وذلك عن طريق المحافظة على أدلتها والإرشاد عن الجناة وضبطهم، ومن خلال الشجب الاجتماعي للأعمال المخلة بالقوانين والأنظمة المعتمدة.

ولعل أهم ما يشغل بال القائمين على إدارة أجهزة الشرطة في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر، هو إقامة علاقات طيبة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون البناء، بين هيئة الشرطة وأفراد المجتمع، وذلك من أجل كسب تأييدهم لجهود الشرطة، ودفعهم إلى تقديم كل مامن شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أجهزة الشرطة.

ومما لا شك فيه أن بناء علاقة وطيدة تقوم على التفاهم بين أفراد المجتمع وهيئة الأمن (الشرطة)، يعد مطلباً على جانب كبير من الأهمية لتحقيق أهداف الأمن، التي يتمناها أفراد المجتمع الساعون إلى التقدم والأزدهار، والتي لن تتحقق بصورة مثلى دون أن يسهم أفراد المجتمع في معاونة رجال الشرطة في إنجازها بصورة أو بأخرى، فليس من المبالغة في شئ الإقرار بأن أي جهاز أمني. مهما بلغت إمكاناته البشرية والمادية، والقدرات الذهنية لدى القائمين عليه. سوف يلقي صعوبات في أن ينهض بأعباء الرسالة الملقاة على عاتقه، بالشكل الأمثل والأكمل، دون أن تكون هناك علاقة حميدة تربطه بالجمهورية الذي يقوم على خدمته.

الأمن العام - المملكة الأردنية الهاشمية